



الحمد لله نستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن
يضل فلا هادي له واشترطنا لا اله الا الله وحده لا شريك له واشترطنا ان يشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشترطنا
ان لا يكون له ولد ولا ولد له ولا يكون له كفيل ولا يكون له كفيلة ولا يكون له كفيلة ولا يكون له كفيلة ولا يكون له كفيلة
لا يظفر على الدين كله وكوثره المشركون على الله وعلى رسوله وعلى آله وصحبه وسلم ما بعد فاني لما رأيت قباب الهداية شرح
الهداية في منزه الامام أبي حنيفة رحمه الله تعالى من اجل الكتب المصنف في منزه ومن أغرها انفعها وأكثرها
فوائد وأشهرها بين الاصحاب يتقدمون في الحكم والأفان قد شرحه جماعة منهم وكتبوا عليه الحواشي والقواميس
وحفظه بعضهم مع طوابع على الحفظ وما ذاك الا الحسن لفظه ومحة نقله للذهب ورأيت فيه حال مطالعته له
مواقع مشككة أحببت ان ابنه عليا واخوه دينا بالكتابة في هذا الكتاب لاحتمال ان يظهر في وقت ارجو به
عنها فاعلق بها عليا ان شاء الله تعالى وهي ثلثة انواع نوع على لفظ المصنف ونوع على تعاليله ونوع على نفس
الحكم مع اقوال بعض علم شان مصنفه رحمه الله عليه وشان من تقدم من علمائنا رحمهم الله ربنا انظر اننا
ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا انك رؤوف رحيم ونعيمته كرامة
الغنية على مشكلات الهداية بطابق الاسم المعنى المطاوع والله المستعان وعليه التكلان ولا حول ولا قوة
الا بالله العلي العظيم كما ينبغي انظر آية قوله ولما ان هاج الغاية لاسقاط ما رواها اولواها الاستيعاب
الوظيفة الكل وفي باب الصوم لم يلزمكم اليها اذا الاسم ينطبق على الاسماء سائر المصنف بهذا التعليق على قوله
رحمته وفيه نظر لانه لو حلف لا يكلم زيرا الى رمضان لا يدخل رمضان في البين مع انه لو لا الغاية لكانت البين
متابعة ولم يجعل ذكر الغاية مستقلا ما رواها وشكى من خواهر زاده انه قال لا وجه لخرج هذا المتن الا المنع
على رواية الحسن بن أبي حنيفة رحمه الله يعني ان رمضان يدخل على هذه الرواية فيكون كالموافق سواء ذلت
انه لما رأى قوة الايراد احتمال لم يفتح بحيلة ضعيفة ولان اليد المطلقة في الشرع والتعرف والتلفع على خلاف
في نقل اللغة الى التوسع وكان ذكر الموافق لم يلزمكم اليها لاسقاط ما رواها ليل قوله تعالى والسارق والسارقة
فاقطعوا ايديهما وانما يقطع السارق من الزند ولان السنة للمؤمن ان يغسل يديه في ادخالها الى الاماكن
وذلت في السمع والامر به من الشارع مطلق ولان الدية الواجبة في اليد يجب بتفعلها من الوسخ وهذا انقلبت
من نصف الساعد ومنه المرفق او من الابط في الراية حكوة عدل وانما يجب دية اليد بقطع اصابعها لانها من الابر

اللوحة الثانية من المخطوط (ع)

الثالث ان سقوط النعقة والسكنى غائب عاص ولم يذكر في ذلك ما يمنع من العمل بخبرها ويرد ذلك ما في نسخة الامم
 وجردها عن رضى الله عنها قالت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما النعقة والسكنى للزنا اذا كان لزوجها عليها الرجعة
 وفي لفظ فاذا لم يكن له عليها رجعة فلا نعقة ولا سكنى في المسئلة مهية لما فيها من مخالفة امير المؤمنين عن الخطاب رضى الله عنه
 ولكن في مسائل الخلاف لا ينظر في ذلك ويقال في هذه المسئلة نظير ما كان يقول عبد الله بن عمر رضى الله عنه ما في نسخة الامم
 كان اذا سئل عنها يابرها فيقال له انك تخالف اباك فيقول ان علم بقل الذي يقولون فاذا اكرزوا عليه يقول الكتاب
 المسمى ان تتبعوه ام كلام عمر والله اعلم **فصل في ذكر ما كان الصغير يضعا فليس على امه ان ترضعه لما بينا ان**
 الكهانة على الاب هذا اذا كانت الام مطلقة طاهر لعدهم النعقة ثم جهة الاب وقد قال تعالى في سورة الطلاق فان
 ارضعنكم فائرضنهن الاية اما في حال القيام الكام فيه نظر فتولد تعالى والوالدات يرضعن اولادهن جويا
 كاملين الاية وهو امر بصيغة الخبر وتعايل المصربان الكهانة على الاب لا يلزم منه ان اللام لا يجب عليها الارضاع بل
 على الام الارضاع وعلى الاب النعقة عليها هذا مقتضى ظاهر الاية والمصر قد قال بعد ذلك انه لو استخراها في وقت
 او بعد ترضع ولها لم يجز لان الارضاع مستحق عليها ياتنه وتلا الاية الكريمة واعند من عدم الالتزام بالتحلف
 مجزها ينبغي ان يعتبر حقيقة مجزها بان ادعت المجز من الارضاع قامت قرينة تدل على صحتها اما اذا لم تنع المجز
 او ادعت الفدية وطلبت مرصدت كيف تجاب له ذلك فان في ذلك مضارة بالاب والمالة هذه ولولا الزنا ما
 مع مجزها عند كان فيه اختراها وقد قال تعالى لا تضاروا الزوج بولدها ولا مولود له بولدها واختار الام على الارضاع ما رآه
 الزوجية فانه من هذا مال وابن ابن ايل والسكنى من مال ابي ثور وحكى عن مالك انه فرق بين ذات اليسار الشرف وبين غيرها
 وذكر ان ابن المنذر في الاشراف **فصل في ذكر فاة ابن سعود رضى الله عنه وعلى الوارث ذى الرجة المحرم مثل ذلك**
 بعيد وجوب النعقة المحمية شكل الوجوه احدها عدم ثبوت فاة ابن سعود الثالث ان سائر ذلة نفقات الاوتار
 كما في قوله تعالى ذات الصقر في حقه وقوله تعالى واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا وبالوالدين احسانا وبزى
 القفر في كونه صلى الله عليه وسلم وابرا من يقول امك واباك واتحك واتحك ثم ادناك ادناك وقوله صلى
 عليه وسلم ابراب نفسك قصدرق عليها فان فضل شئ فلاهلك فان فضل شئ من اهلك فلذى فواتك فان
 فضل شئ من ذى قرابتك فلكذا وهكذا واما النساء وفي جميع مسلم عن ابى هريرة رضى الله عنه قال جاء رجل
 الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله من احق الناس بحضرتى قال امك ثم من قال ثم امك
 قال ثم من قال ثم امك قال **ثم من قال ثم ابوك ثم ادناك الثالث ما ورد في**
 ذلك من الاشار منها ما ذكر ابن ابى شيبة بسند عن سعيد بن المسيب قال جاء الى نعيم الى عمر بن الخطاب
 رضى الله عنه فقال اتفق عليه ثم قال لولم اجده الا اقصى شئ رتبته لضرعت عليهم ولا تعرف له مخالفة في
 الرابع تفسيره بوجوه السلف الاية وبجاهد والفحاك وغيرهم للناس ثلث ما ذكر من المعنى في الاتفاق
 على الحام لبيعة الورثة وعوان ليس من المعروف بل من اعظم الاساء فان بعيش في نعم الله ويتركه ويترك
 بوث جوعا وعريا وهو قادر على سد خلته والغرم بالعم كذا انه سيرث اذا مات ومخلفه في مال اذا
 كان له مال فكذلك يقيم بموته اذ الاحتاج ولم يكن له مال وهو قادر على مواساة السادس ثبوت الفرق

بين وجوب الصلة بالاتفاق وبين الصلة بالاعتاق بالملك وحرمة النكاح وهو ان الحاجة الى النفقة والكسوة
 اعظم من ذوالالرق وحرمة المناكحة فلا يلزم من تصور الاعتاق وحرمة المناكحة على المحرمة تصور الاعتاق
 عليهم مع استوائهم مع بقية الاقارب في الحاجة الكبرى فان الحاجة الى سبب الحياة الحقيقية فوق الحاجة
 الى سبب الحياة الحقيقية بزوال الرق وثبوت الحرية والاکرام بحرمة الاستفراش السابع ان الامر بصلته
 لازم غير مختص بالمحرم فان قبل المراء بذلك البر والصلة دون الوجوب وهذا السؤال يرد على الاستدلال
 من الايات والاحاديث المقدمة وجوابه ان الامر يقتضي الوجوب وقد سماه الله تعالى حقاً وضافه الى القرب
 بقوله تعالى وات ذا القربى حقاً واهل البيت صلى الله عليه وسلم انه اقول انه واجب فان قبل المراء بحقه ترك
 قطبته فلجواب اي قطبته فوق ان يترك بموت جوعاً وعطشاً وبتأدي غاية الاذى بالحر والبرد وهو يقبل
 في غير الله ويفضل عنه منها ما يقدر على وسادة قربه به وهو لا يصله بشيء من ذلك واذا لم يكن هذه الصلة
 على الامور بها اذ هي السلام عليه اذ القيد وعبادة اذ مرض تشمت اذ عطش ولجأ به اذ عاه فقط وهذا
 حق يجب لكل مسلم ولا يرد به تميز ذي الرحم على سائر المسلمين بامور زايد على ما يجب للمسلم على المسلم فلو
 فان المعسر اذا كان له خال وابن عم يكون نفقته على الخال وميراثه بجزء ابن عمه من المسئلة مرتبة على انتظام
 المحرمة وقد تقدم الكلام في ذلك فلو لم يسار فقد بالانصاب فيما روي عن أبي يوسف وعن
 خبره انه قد روي ما يفضل عن نفقة نفسه وعياله شهر او بما يفضل عن ذلك من كسبه الايام كل يوم الا في العسر حقن العباد
 فانهم القدر دون النصاب في التيسير والنفقوى على الاول لكن النصاب نصاب حرمان المصدر في اختام القول الاول
 فنقول نظير في اعتبار النصاب في حرمان الصدقة وجوب صدقة الفطر والاحتجاجة ايضاً فانه لم يرد به نفع انما
 اخذ من نصاب الفضة في الزكاة وفي ذلك من الخلاف ما هو معروف في موضع ولا مناسبة في اعتبارها في النفقة التي
 هي منحة محضة بل الاعتبار الغني بما يفضل عن نفسه وعياله في كل يوم كما قال خبر من الحسن او فان هذا القدر فضل
 قد حصلت الكفاية بدونه فصح كونه غنيا عنه وبه ليس على اشتراط قدر زائد عليه دليل ولا نفقة القريب من حقوق
 العباد فتعتبر حقيقة القدرة على اداء القدر الواجب له كالدين فلو كان كان للابن الغائب في برا بوبه
 فانفقائه لم يضمن لانها استوفيا حقه لان نفقتهما واجبة قبل القضا على امر وقد اخذ جلس الحق قد تقدم الكلام
 على القاضي ليس البر ولاية الاجاب وانما اليه ولاية الالتزام بالواجب واذا ثبت ان نفقة الاقارب واجبة
 بالكتاب والسنة كما تقدم فهم كالاوين في الاتفاق من مال الغائب ولا يصح الفرق بالوجوب قبل القضا
 وبعين وفيما تقدم كفاية لمن قصد الانصاف وترك العصبة بالمهوى فلو قال الا ان ياذن القاضي
 في الاستدانة عليه لان القاضي ولاية عامة فصار ادائه كمال الغائب فيصير ديناً في ذمته فلا سقط بمضي الحق
 قد تقدم الكلام في ذلك وان القاضي ليس البر ولاية الاجاب وعنده اذا كان حكم نفقة القريب الموقوف
 اذن الزمان وان لم تكن الحاجة وقد استدت فلا يصير ديناً على الغائب بتبصير القاضي ولا يلزم من عموم ولاية
 القاضي اجاب المأمور وهذا اضطربت اقول المشايخ في ضرورة نفقة القريب ديناً غير من القاضي
 ففهم من قال انما يصير ديناً اذا اذن القاضي لهم في الاستدانة واستدانوا حتى احتلوا الى وقال الدين اما الزالم